قراءة مقارنة للظروف الجيواستراتيجية، بين:
ما سبق سقوط بغداد، وما يسبق الحرب المحتملة على إيران الآن

- **إعداد:**
  الأستاذ الدكتور/ عبد الله سرور الزعبي.
  الدكتور/ قيس منذر الخطيب
- **إشراف:**
  مدير مركز الدراسات الاستراتيجية:
  الأستاذ الدكتور/ حسن المومني.

➢ مقدمة:

تُعدّ الأحداث الكبرى في السياسة الدولية مرآةً لتعقيدات النظام العالمي، حيث تتداخل الملفات السياسية بالاقتصادية والعسكرية في شبكة واحدة لا يمكن فصل خيوطها، وقد شكّل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 أحد أبرز هذه اللحظات المفصلية، والتي تحوّلت لاحقًا إلى نموذج مرجعي في دراسات الصراعات الدولية، لا سيما عند مناقشة احتمالات المواجهة مع إيران اليوم، غير أن المقارنة التاريخية، إن لم تُضبط بأدوات منهجية علمية، تتحول من أداة تفسير إلى فخ تبسيطي، يُغفل التحولات البنيوية التي أصابت النظام الدولي، وبنية الدول المستهدفة، والبيئات الإقليمية المحيطة بها.

لذا؛ تُطرح المقارنة بين العراق قبل 2003 وإيران اليوم في سياق سياسي وإعلامي مكثف، غالبًا بدافع التحذير أو التهويل أو التبسيط، غير أن هذه الدراسة تنطلق من فرضية مغايرة: أن التشابه ظاهري، بينما الاختلاف بنيوي وعميق.

➢ الإطار النظري:

وفقًا لمنهج الواقعية البنيوية كما صاغه كينيث والتز (Kenneth Waltz)، لا يُفهم سلوك الدول من نواياها المعلنة، بل من موقعها في بنية النظام الدولي، ومن توزيع القدرات، ومن طبيعة البيئة التهديدية المحيطة بها. وعليه، لا بد أن تمر أي مقارنة جادة عبر ثلاثة طبقات تحليلية متكاملة: (بنية النظام الدولي، بنية الدولة المستهدفة، وبنية الإقليم المحيط) وفق مبدأ التكامل المنهجي للوصول بالدراسة إلى تحقيق أهدافها، وذلك من خلال توظيف منهج مستويات التحليل (Level-of-analysis Approaches, Waltz).

لقد اعتمدت المدرسة الواقعية في دراستها للظاهرة السياسية على مستويات التحليل الثلاثة وهي: (النظام الدولي، الدولة، والقيادة والفرد)، في حين تبنت الواقعية الكلاسيكية المستوى الثالث وهو الفرد (ميكافللي و هوبز)، بينما اعتمدت الواقعية الجديدة (مورغانثاو) في تبني

المستويين الثاني والثالث، أما الواقعية الجديدة البنيوية (والتز) فقد تبنت مستويات التحليل الثلاثة؛ لذا يعتبر هذا المنهج من أكثر المنهاج الملائمة لدراسة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول، نظرا للمنهجية الشمولية التي يتمتع بها هذا المنهج والتكامل في تحليل الظاهرة السياسية من مستوى التحليل الكلي (Macro) وهو المعني في التركيز على النظام الدولي والإقليمي، ثم إلى مستوى التحليل الجزئي (Micro) وهو المعني في التركيز على المستوى الوطني أو على المستوى الفردي وخاصة صناع القرار.

ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة سؤالها المركزي: **هل نحن أمام إعادة إنتاج لسيناريو العراق، أم أمام مشهد مختلف تُسيء المقارنات السطحية فهمه؟**

للإجابة، لا بد من تفكيك السياقين تفكيكًا بنيويًا، لا سياسيًا آنيا، ومقارنة عناصر القوة والضعف، والشرعية الدولية، والبيئة الإقليمية، والجغرافيا، والعقيدة العسكرية، والداخل السياسي، ضمن إطار تحليلي متكامل.

➢ أولاً: الحالة العراقية:

• النظام الدولي قبل عام 2003:

قبل غزو العراق، كان النظام الدولي يعيش ما وصفه تشارلز كراوثامر باللحظة الأحادية (The Unipolar Moment)، فالولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة بوصفها القوة الوحيدة القادرة على فرض إرادتها عالمياً دون منافس استراتيجي مكافئ، فيما كانت روسيا غارقة في أزماتها الداخلية، والصين مندمجة اقتصادياً دون طموح عسكري مباشر، والاتحاد الأوروبي منقسم وغير قادر على بلورة قوة مستقلة.

بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 تحوّل التفوق الأميركي إلى تفويض أمني وسياسي أعاد تعريف مفهوم التهديد، وربط الأنظمة غير المنسجمة مع واشنطن بالإرهاب العالمي، وفي هذا السياق، لم يكن هناك مانع بنيوي حقيقي يحول دون الحرب على العراق، بل مجرد اعتراضات سياسية عاجزة عن التعطيل.

هذه البيئة الأحادية القطبية أعطت واشنطن حرية التحرك شبه المطلقة، حيث لم يكن هناك مانع استراتيجي قادر على عرقلة القرار الأميركي، وسمح لها بتجاوز الاعتراضات الدولية عبر تشكيل ائتلاف الراغبين الذي ضم عددًا من الدول الغربية، وتم تهميش الاعتراضات القانونية والأخلاقية، بما يتيح تنفيذ العملية العسكرية بتكلفة سياسية منخفضة نسبياً؛ مما أعطى للحرب شرعية أخلاقية وسياسية جزئية، وذلك على الرغم من عدم وجود أدلة دامغة على أسلحة الدمار الشامل في العراق. هذا المثال يُظهر كيف يمكن للولايات المتحدة في ظل الأحادية القطبية تجاوز القيود القانونية الدولية عندما تكون القوة غير المتكافئة واضحة.

- **التحليل البنيوي للداخل وغياب الردع العراقي:**

قبل حرب عام 2003 كان العراق يعاني من ضعف في مؤسسات الدولة، وانقسام اجتماعي داخلي شديد بين المكونات العرقية والطائفية، والعقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية، أضعفت النظام السياسي وجعلت من العراق هدفًا سهلًا للهجوم الأميركي.

الجيش العراقي، رغم كونه تقليدياً كان ذا حجم كبير، إلا أنه كان ضعيفاً من حيث القيادة، التي اعتمدت على الولاء للنظام أكثر من الكفاءة العسكرية، وكان جيشاً منهكاً استنزفته الحرب مع إيران، كما أنهكته حرب الخليج الثانية، وأصبح يعاني من ضعف معنوي وتنظيمي، حيث كان يعتمد على نموذج كلاسيكي للجيوش، غير قادر على مواجهة ثورة الحرب الحديثة، وبلا حلفاء حقيقيين، وغياب عمق استراتيجي خارجي، مما سهّل أي تدخل عسكري، الأمر الذي جعل العراق يعتمد فقط على قوته التقليدية الأرضية والجوية، بالإضافة لذلك، لم يكن لدى العراق أذرع خارجية قوية يمكنها من تشكيل شبكة ردع خارج حدوده، وممارسة الضغط على القوى الأجنبية أو خلق معركة متعددة الساحات.

كما أن الجيش العراقي لم يكن يدافع عن مشروع وطني جامع بل عن نظام، مما جعله جاهزاً للهزيمة قبل أن تبدأ الحرب، وكما قال إدوارد لوتواك "الجيوش تُهزم حين تفقد إيمانها بالدولة التي تمثلها".

- **الجغرافيا السياسة للعراق:**

الجغرافيا الطبيعية والسياسية تلعب دوراً حاسماً أيضاً، فالعراق ذو تضاريس مكشوفة نسبياً وحدود سهلة الاختراق.

- **البيئة الإقليمية قبل الحرب على العراق:**

لقد عانى العراق عزلة إقليمية كبيرة بعد احتلاله للكويت عام 1990، والذي شكّل انتحاراً استراتيجياً له، ومنح النظام الدولي ذريعة أخلاقية وسياسية لعزل العراق وتجريده من أي تعاطف دولي، وأدى إلى فقدان الدعم العربي التقليدي سواء من السعودية أو من دول الخليج الأخرى، فلم يعد يمتلك العراق أذرعاً خارجية فعالة يمكن أن تدافع عن مصالحه أو تمارس ضغطاً على القوى العالمية، لذا لم يدخل العراق الحرب محاصراً عسكرياً فقط، بل محاصراً أخلاقياً أيضاً، كما كان الموقف الإقليمي، مدفوعًا برغبة بعض الدول في حماية مصالحها، مثل السعودية التي سعت لضمان استقرار النفط والحد من التهديد العراقي، والدول الأوروبية التي ركزت على حفظ الاستقرار العام في الخليج. هذا الانقسام أعطى الولايات المتحدة القدرة على تحريك الجيش بسرعة دون معارضة كبيرة على الأرض الإقليمية.

- **الاقتصاد العالمي وتأثير الحرب:**

اقتصاد العراق قبل عام 2003 كان ضعيفاً نسبياً، حيث أعاقت العقوبات الدولية التطور الاقتصادي، وجعلت العراق يعتمد على النفط كمصدر وحيد تقريباً للإيرادات، لكنه غير كافٍ لتمويل مواجهة طويلة، في حين لم يكن لصدمة الحرب آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، إذ لم يكن العراق لاعباً محورياً في أسواق النفط العالمية مقارنة بإيران أو السعودية اللتان عوضتا أي نقص قد يطرأ نتيجتها، وهذا الواقع سهل على الولايات المتحدة إدارة الأزمة دون مخاطر اقتصادية عالمية كبيرة، هذه العوامل جعلت العراق دولة مكشوفة وعرضة للغزو المباشر، مع قدرة الولايات المتحدة على الحسم العسكري السريع.

- **التفوق العسكري الأميركي:**

تمثّل التفوق العسكري الأميركي قبل عام 2003 في قدرة التحرك السريع على الأرض، واستخدام التقنيات الحديثة للمراقبة الجوية، والطائرات المسيّرة، والهجمات الدقيقة على البنية التحتية العسكرية. وقد مكّنها هذا التفوق من تحقيق حسم سريع عبر القوة العسكرية التقليدية، مع سيطرة على المنافذ الإقليمية الأساسية، و وفقًا لتحليل Barry Posen، فإن الجغرافيا العراقية جعلت نظرية الصدمة والترويع، قابلة للتطبيق، لأنها افترضت انهياراً سريعاً للنظام مع ضربة مركزة، وهذه القدرات مكنت الولايات المتحدة من خوض حرب تقليدية قصيرة المدى، مع تكاليف بشرية أقل نسبيًا من الحرب التقليدية السابقة، مقارنة بغزو الكويت أو حرب الخليج عام 1991.

- **ثانياً: الحالة الإيرانية:**

- **إيران أزمة تُدار: النظام الدولي الحالي وإيران، من الأحادية القطبية إلى التعددية الفوضوية:**

على النقيض من الحالة العراقية عام 2003، تواجه إيران اليوم نظامًا دوليًا متفككًا، أقرب إلى ما يصفه ستيفن والت (Stephen Walt) بأن العالم اليوم أقرب إلى تعددية قطبية فوضوية، حيث تتوزع القوة دون وجود مركز ضابط للنظام نفسه، حيث يتداخل النفوذ الدولي والإقليمي، ويتطلب أي تحرك ضد إيران توازناً دقيقاً بين التكلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية، مع احتمال كبير لردود فعل غير متوقعة من اللاعبين الإقليميين والدوليين، كما قال هنري كيسنجر "الحروب في عالم متعدد الأقطاب لا تُدار، بل تنفلت".

القوة الأميركية لم تعد مطلقة، والقدرة على الحسم السريع تآكلت بفعل حروب الاستنزاف الطويلة في العراق وأفغانستان، وفي أوكرانيا (بصورة غير مباشرة)، والتي أنتجت ما يسميه بول كينيدي بالإفراط الإمبراطوري (Imperial Overstretch)، حيث تصبح تكلفة الحفاظ على الهيمنة أعلى من مردودها.

وإذا كان العالم اليوم وفقاً لوالت (Walt): يعيش في تعددية قطبية فوضوية، إلا انه وفقاً لكيسنجر؛ فان "القوى الكبرى لا تخوض حروباً من أجل حلفاء يمكن استبدالهم، بل من أجل توازن النظام نفسه"، فروسيا والصين تدعمان إيران سياسياً واقتصادياً بدرجات متفاوتة، دون أن تكونا مستعدتين لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، لأن مصالحهما الجيوسياسية الكبرى تتجاوز حدود الشرق الأوسط. وعليه؛ فإن إيران اليوم ليست دولة منهارة، بل دولة تعيش أزمة مركّبة تُدار بوعي استراتيجي.

- **<u>التحليل البنيوي لإيران اليوم:</u>**

تختلف البيئة الإقليمية لإيران اليوم بشكل جذري عن العراق، فهي دولة فاعلة تمتلك شبكة من النفوذ الإقليمي، قائمة على مؤسسة أيديولوجية متماسكة وعقيدة توسيع ساحة المعركة لتشمل اليمن، فالحوثيون يشكلون تهديداً مباشراً لمضيق باب المندب أحد أهم الممرات الملاحية العالمية، والسيطرة على هذا المضيق أو تعطيله يعني تأثيراً مباشراً على أسعار النفط والتجارة الدولية.

وفي لبنان، حيث حزب الله يمتلك قوة صاروخية (على الرغم من انها تعرضت لضربات قاسية السنوات الأخيرة)، إلا أنها مازالت تشكل تهديداً لإسرائيل ولحقول الغاز شرق المتوسط، وقدرته على شن هجمات مضادة أو الضغط العسكري تجعل أي مواجهة مع إيران أكثر تعقيداً.

أما في العراق، حيث الفصائل المسلحة المدعومة من إيران قادرة على استهداف القواعد الأميركية والبنية التحتية العسكرية لها، وخلق صراعات متعددة الساحات، كذلك توجد أذرع أخرى، حيث يمتد النفوذ الإيراني إلى أجزاء من أفريقيا وآسيا، بما يضمن استمرار تأثيرها بعيداً عن حدود الشرق الأوسط التقليدية.

إن استثمار إيران في استراتيجية شبكية منذ ثمانينيات القرن الماضي، يعتبر نموذجاً مختلفاً للدولة في الصراع، ويمكن وصفه بالدولة الشبكة (Networked State)، وقد طورت إيران هذا النموذج الذي لا يعتمد على إسقاط القوة من المركز فقط، بل على تشبيك الإقليم بساحات نفوذ ووكلاء، بما يجعل ضرب المركز محفوفاً بانفجارات طرفية.

ووفقًا لتحليل Philip Smyth وMichael Knights؛ فإيران لا ترى في أذرعها عبئًا، بل امتداداً للأمن القومي خارج الحدود، مهمتها العمل على توسيع دائرة التأثير، ومنع تحقيق حسم سريع من قبل أي خصم، وهذه الاستراتيجية تعكس ما يسمى في الدراسات الاستراتيجية بالقوة الذكية (Smart Power)، حيث يتم الجمع بين النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي.

هذه الشبكة تمنح إيران قدرة على إدارة الصراع بالوكالة بدل خوض حرب تقليدية شاملة، ووفقاً لتحليلات RAND وIISS، فإن أي حرب على إيران ستكون حرب استنزاف طويلة لا حملة خاطفة، مما يزيد من تعقيد أي حرب محتملة ويجعلها أكثر تكلفة من الناحية العسكرية والاقتصادية.

على الرغم من قوتها الخارجية، تواجه تحديات داخلية تشمل الضغوط الاقتصادية (عقوبات، تضخم، تراجع القدرة الشرائية للمواطن)، والصراعات السياسية الداخلية (بين المحافظين والإصلاحيين، والنخبة الحاكمة والمجتمع المدني)، والاحتجاجات الشعبية المتكررة، التي تعكس عدم الرضا عن سياسات الدولة.

فالاحتجاجات التي شهدتها أكثر من 25 محافظة إيرانية مطلع 2026 لم تنطلق من شعارات أيديولوجية أو مطالب تغيير النظام، بل من أزمة معيشية بحتة، وهذا بحد ذاته يجعلها خطرة، لأنها تعبّر عن انهيار العقد الاقتصادي غير المكتوب بين الدولة والمجتمع.

فخطورة الاحتجاجات تكمن في السياق الذي تحدث فيه، وما سبقها من ضربات عسكرية إسرائيلية وأميركية، وحالة ترقّب إقليمي لجولة تصعيد جديدة، وهذا التزامن يجعل أي توسع للاحتجاجات قابلًا للتحول السريع من مطلب معيشي إلى تحدٍّ سياسي.

هذه العوامل تجعل إيران دولة هشة، إلا انها صعبة الاستهداف في ذات الوقت، مع قدرة عالية على الردع، واستراتيجية مرنة لإدارة الصراع، وبذات الوقت تجعل من إدارة الأزمة الداخلية أمراً صعباً ومعقداً حتى مع القوة العسكرية والنفوذ الإقليمي، وهذا يجعلها دولة لا تُهزم مباشرة، لكن إدارة أزماتها عبر الوكالة تولّد تحديات استراتيجية معقدة للقوى الدولية والإقليمية.

فإيران اليوم، تقف في واحدة من أكثر لحظاتها تعقيدًا منذ عام 1979، لا لأنها على وشك الانهيار - كما تروّج بعض القراءات التبسيطية -، بل لأنها تواجه ضغطاً مركّباً تتقاطع فيه الأزمة الاقتصادية العميقة مع توتر اجتماعي وسياسي متصاعد، وبيئة إقليمية ودولية عدائية لم تعد تسمح بهوامش المناورة السابقة.

إيران، لم تعد الدولة القادرة على تحويل الأزمات إلى مكاسب استراتيجية كما فعلت في مراحل سابقة، فنحن أمام نظام يملك أدوات البقاء، لكنه يفقد تدريجياً أدوات الحركة، وأمام دولة تُتقن إدارة الأزمات، لكنها تُستنزف بها.

- **<u>النظام الدولي قبل حرب العراق وإيران، مقاربة مقارنة:</u>**

إيران اليوم تمثل أحد أعقد الأزمات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فهي دولة لا تُهزم بسهولة على الصعيد العسكري أو السياسي، لكنها دولة أزمتها تُدار على المستويات الداخلية والخارجية، وهذا المفهوم يعكس التناقض العميق بين قوتها الاستراتيجية وعجزها عن إدارة كل أبعاد أزماتها الداخلية والخارجية بشكل مستقر.

والوضع العام، يمكن تلخيصه في قول الفيلسوف السياسي هانس مورغنثاو "القوة وحدها لا تضمن الاستقرار، والاستقرار وحده لا يضمن الأمن"، وإيران قوة إقليمية متعددة الأبعاد، لكنها تواجه صراعات داخلية متشابكة، وضغوط اقتصادية مستمرة، وتحالفات متغيرة على الساحة الدولية.

- **الجغرافيا السياسية:**

تمتكل إيران موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية، فهي تقع على مفترق طرق بين آسيا الوسطى والخليج العربي والشرق الأوسط الكبير؛ مما يجعلها دولة مركزية في توازن القوى الإقليمي، والوصول إلى الخليج العربي والتحكم في مضيق هرمز يمنحها قدرة الضغط على الاقتصاد العالمي، كما تمتلك إيران موانئ استراتيجية على الخليج العربي، ولها تأثير مباشر على موانئ البحر الأحمر، مما يجعل أي غزو مباشر عملية معقدة ومكلفة، فمضيق الخليج العربي يمثل نقطة استراتيجية مهمة، حيث يمر 20% من النفط العالمي، مما يعطي إيران قدرة ضغط جيوسياسية واقتصادية هائلة.

وجغرافيا إيران متنوعة التضاريس، منها الجبلية والواسعة، وصحاري وأودية، ومدن محصنة طبيعياً، هذه المكونات تجعل أي عملية غزو أرضي معقدة ومكلفة، وتتطلب موارد هائلة واستراتيجية متعددة المراحل.

- **البيئة الاقتصادية**

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً إضافياً في تعقيد أي مواجهة مع إيران، ففي عام 2003 كان الاقتصاد العالمي أكثر قدرة على امتصاص صدمة حرب العراق، أما اليوم فأسواق النفط والتجارة العالمية تواجه أزمات تضخم وديون، وأي تصعيد إيراني في مضيق هرمز أو البحر الأحمر قد يسبب صدمة اقتصادية عالمية واسعة النطاق.

إيران تمتلك احتياطيات نفط وغاز ضخمة، وتمثل جزءًا حيويًا من أسواق الطاقة العالمية، وأي تصعيد عسكري أو تهديد لمضيق الخليج العربي، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وله تأثير مباشر على التجارة الدولية والتضخم والاستقرار المالي.

تعتمد إيران بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، لكن العقوبات الدولية المستمرة تحد من قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية وتنمية الاقتصاد الداخلي، وكما يقول جون ميرشايمر "التحديات الاقتصادية تفرض قيوداً على الاستراتيجية الخارجية، حتى على القوى الكبرى"، وهو ما ينعكس على قدرة إيران في إدارة أزماتها الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من ان إيران تمتلك واحدة من أكبر احتياطيات الغاز عالمياً، لكنها تعاني من انقطاعات في الكهرباء ونقص في تزويد الغاز، واقتصاد حصص يُقوّض النمو، بالإضافة للعقوبات، وسوء الإدارة والفساد، وتعطل في تحديث البنية التحتية، فتحوّلت الطاقة من رافعة اقتصادية إلى عبئ سياسي.

إن العقوبات الأميركية والدولية التي أُعيد تشديدها، استهدفت شرايين الاقتصاد الإيراني: النفط والعملات الأجنبية والنظام المصرفي والاستثمار الخارجي، ونتيجة لذلك تراجعت قدرة الدولة على تمويل الدعم الاجتماعي، وبدأت الطبقة الوسطى – التي شكّلت تاريخيًا صمام

الاستقرار – بالتآكل السريع، بينما اتسعت رقعة الفقر والهشاشة، والأخطر من الأرقام هو ما ينتج عنها سياسيًا، فالاقتصاد لا ينهار دفعة واحدة، بل يستنزف شرعية النظام ببطء، ويحوّل كل أزمة خدمية إلى شرارة احتجاج محتملة.

- **القوة العسكرية الإيرانية هجينة:**

تمتلك إيران اليوم قوة هجينة ومتطورة (حرساً ثورياً، قوة تنظيمية واستراتيجية متماسكة، قدرات هجومية ودفاعية داخلية وخارجية، قوة الصاروخية الباليستية)، كلها عناصر تهدد البنية التحتية العسكرية والإقليمية للخصوم، وتسمح بالردع التكتيكي والحرب غير المتماثلة، والقدرة على استخدام الأذرع الخارجية والهجمات الإلكترونية، وعمليات الضغط على الممرات البحرية، فالبحرية الإيرانية تركز على عمليات صغيرة وسريعة في الخليج العربي، مع تهديد مضيق هرمز وعمليات ضغط اقتصادي عالمي.

هذا النظام العسكري يجعل أي مواجهة تقليدية مع إيران أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة من الحرب على العراق، مع احتمالات واسعة لتطورات غير متوقعة على عدة مستويات؛ ولهذا يرى العديد من المخططين العسكريين الأميركيين، كما ورد في دراسات RAND Corporation، أن أي حرب على إيران ستكون حرب استنزاف طويلة، لا حملة خاطفة، ووفقًا لتقديرات IISS، فإن إيران لا تسعى إلى التفوق، بل إلى رفع كلفة الحرب إلى مستوى غير مقبول سياسياً واقتصادياً، وفي مثل هذا الوضع، فان أفضل وصف لإيران وصف بريجنسكي، حين قال "إيران ليست دولة تُهزم، بل أزمة تُدار".

الأذرع الإيرانية الإقليمية، مثل الحوثيين في اليمن الذين يهددون باب المندب، وحزب الله في لبنان الذي يشكل تهديداً لإسرائيل وحقول الغاز في شرق المتوسط، تجعل من أي صراع محدود على إيران عملية متعددة الساحات، وهذه الشبكات ليست مجرد أدوات تهديد، بل تمثل استراتيجية دفاع هجينة، تمنع أي خصم من تحقيق حسم سريع كما حدث مع العراق.

وكأن إيران تطبق نظرية بريجينسكي: "القوة الإقليمية تعتمد على تنسيق القوة العسكرية مع النفوذ السياسي والإقليمي"، وهذا ما تتقنه إيران من خلال شبكة أذرعها في اليمن ولبنان والعراق وأجزاء من أفريقيا، وهنا تكمن عبقرية الاستراتيجية الإيرانية، في استخدام أدوات منخفضة الكلفة لخلق أثر عالمي مرتفع الكلفة.

حرب أواخر 2025 مع إسرائيل وامريكا أو ما بات تُعرف بـ(حرب الأيام الإثنى عشرة)، شكّلت لحظة مفصلية منحت النظام الإيراني غطاءً تعبوياً مؤقتاً، وسمحت له بإعادة ترتيب الأولويات الأمنية، لكنها في المقابل رفعت الإنفاق العسكري وزادت هروب رؤوس الأموال، وأضعفت ثقة المستثمرين، وعمّقت عزلة إيران، أما خارجياً فقد عززت الحرب صورة إيران

كدولة صدامية، وفتحت الباب أمام ضغوط وعقوبات إضافية، وداخلياً لم تُخفِ حقيقة أن الاقتصاد لا يحتمل صدمات إضافية.

- **الشرعية الدولية:**

تزداد صعوبة أي تحرك أمريكي بسبب تراجع المصداقية الدولية بعد العراق وأفغانستان، مما يجعل أي حرب مقترحة على إيران محل شك من قبل الحلفاء التقليديين وحتى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وشعوب العالم، فضلاً عن تأثيره المباشر على الاقتصاد العالمي.

- **الملف النووي، ردع محاصر:**

بعد الضربات الأميركية على مواقع نووية إيرانية، بات البرنامج النووي في مرحلة غموض استراتيجي، فصحيح أن طهران على الأرجح نقلت أجزاءً من مخزونها إلى مواقع سرية، وصحيح أن قدرتها على إعادة البناء قائمة نظرياً، لكن الواقع أن روسيا منشغلة بأوكرانيا، والصين حذرة من استفزاز واشنطن، وإيران تواجه استحقاق النووي (شبه وحيدة).

تميل طهران إلى المساومة دون تقديم تنازلات جوهرية، وترفض ربط النووي بالصواريخ أو السياسة الإقليمية، لكنها في الوقت ذاته فقدت جزءً من قدرة الردع غير المباشر مع تآكل أذرعها الإقليمية، وهذا ما يضعها في معادلة دقيقة: النووي كدرع أخير، لكن بدرجة حركة محدودة.

تلعب إيران سياسة حذرة مع القوى الكبرى، فمع الولايات المتحدة تناقض دائم بين العقوبات والتهديد العسكري، ومع روسيا تراهن على دعم سياسي محدود، ومصالح استراتيجية أكبر من الانخراط المباشر، ومع الصين سياسة متحفظة ومصالح اقتصادية فوق أي مواجهة عسكرية، وكما يقول هارفي مانديلاي "التحالفات الدولية ليست دائمًا ضمانًا للأمن، بل أدوات ضغط ووسائل لتحقيق المصالح".

تواجه أي حرب محتملة ضد إيران تحديات شرعية وقانونية أكبر من العراق؛ بسبب: الانقسامات الدولية وتراجع المصداقية الأميركية واعتماد الاقتصاد العالمي على النفط الإيراني بشكل مباشر وغير مباشر، وهذه العوامل تزيد من صعوبة حشد دعم عالمي لأي تدخل عسكري.

- **إسرائيل ومعضلة العمق الاستراتيجي:**

تختلف الحسابات الإسرائيلية جذرياً بين الحالتين، فالعراق لم يشكّل تهديداً مباشراً لإسرائيل عام 2003، بينما تُعد إيران التهديد الاستراتيجي الأول لها اليوم، مما يضع إسرائيل في قلب أي سيناريو تصعيدي، ويزيد تعقيد الحسابات، فبالرغم من امتلاك إسرائيل لمنظومات دفاع جوي متقدمة وتفوق استخباري، لكنها محدودة العمق الجغرافي، وحرب الإشباع الصاروخي من عدة جبهات قد تستنزف الدفاعات، والقبة الحديدية ليست مصممة لحرب استنزاف طويلة.

تعلم إسرائيل بأن الحرب ستكون متعددة الجبهات والطبقات، وتشل الاقتصاد وتوسع دائرة الصراع، ويُجمع محللون إسرائيليون (مثل Yossi Alpher) على أن أي حرب مع إيران ستضع إسرائيل في قلب المواجهة لا على هامشها، وكما قال ريمون آرون "أخطر الحروب ليست تلك التي تبدأ، بل تلك التي لا يعرف أحد كيف تنتهي".

- **يمكن تلخيص نقاط المقارنة الجوهرية بين العراق وإيران في الجدول ادناه:**

العنصر	العراق 2003	إيران اليوم
الوضع الداخلي	منهك، فساد كلي، بلا حلفاء.	متماسكة جزئياً، قدرة على التحرك الذكي، أذرع إقليمية قوية.
الأذرع الخارجية	لا توجد.	اليمن، لبنان، العراق، أفريقيا.
الجغرافيا	مكشوفة، سهولة الغزو.	جبلية، واسعة، مضيق هرمز، عمق استراتيجي.
القوة العسكرية	منهكة، تقليدية، قيادة ضعيفة.	هجينة، متطورة، الحرس الثوري، وصواريخ بالستية، والأذرع الإقليمية، حرب غير متماثلة.
الاقتصاد العالمي	تأثير محدود.	تأثير كبير على النفط والأسواق العالمية.
الشرعية الدولية	قابلة للتلاعب.	تحديات كبيرة، اعتراضات واسعة.
الوضع الاقليمي	معزول اقليمياً.	جزء من معادلات الإقليم، متغلغلة، وقادرة على التأثير، خصومها يدركون أن إسقاطها يعتبر زلزال إقليمي.
المخاطر على القوى الكبرى	منخفضة نسبياً.	مرتفعة، تأثير اقتصادي وجيوسياسي مباشر.
اسرائيل	تهديد هامشي.	تهديد وجودي عبر حزب الله والصواريخ وحقول الغاز.
إدارة الازمة	العراق سهّل الحرب على نفسه.	إيران تدير الصراع بذكاء.

- **<u>إسقاطات على الخليج والأردن:</u>**

لا يمكن فهم المقارنة بين العراق قبيل عام 2003 وإيران اليوم دون التوقف عند أثر هذا التحول على محيطهما الإقليمي، وخصوصاً الخليج والأردن، فالدول لا تُهزم في الفراغ، ولا تُدار أزماتها بمعزل عن الجغرافيا السياسية المحيطة بها، وحين تتغير طبيعة الدولة من كيان منهار إلى لاعب يدير أزمته بذكاء، فإن كلفة الصراع تنتقل من مركز الدولة إلى أطراف الإقليم.

في حالة العراق، كانت المعادلة واضحة، العراق دولة معزولة، والداخل السياسي كان بدوره متآكلاً، والنظام شبه معزول شعبياً ويعتمد على القمع لا على الشرعية، ويُدار بعقلية أمنية لا وطنية، والعقوبات الدولية الطويلة لم تُضعف النظام وحده، بل دمّرت المجتمع وأفقرت الطبقة الوسطى، وكسرت العلاقة بين المواطن والدولة، وحين تُكسر هذه العلاقة، تتحول الدولة إلى كيان هش مهما امتلك من سلاح. دولة اضعفت نفسها بنفسها، وهددت الأمن الخليجي مباشرة باحتلال الكويت كخطاء استراتيجي قاتل، والذي منح النظام الدولي ذريعة أخلاقية وسياسية لتشكيل إجماع واسع ضد العراق، فلم يدخل العراق الحرب محاصراً عسكرياً فقط، بل محاصراً أخلاقياً وسياسياً، مما جعله يبدو في الخيال الدولي دولة خارجة على النظام العالمي لاضحية له.

وكما أشار إدوارد لوتواك " بأن الجيوش تُهزم حين تفقد إيمانها بالدولة التي تمثلها"، فالجيش العراقي لم يكن يدافع عن مشروع وطني جامع، بل عن نظام فقد مبررات بقائه داخلياً وخارجياً؛ لذلك بدا إسقاطه في الخيال السياسي الخليجي آنذاك، إزالة لخطر مباشر وليس فتحاً لباب فوضى إقليمية طويلة. لكن ما لم يُحسب حسابه هو أن سقوط دولة جاهزة للهزيمة لا يعني بالضرورة قيام نظام مستقر بعدها، بل قد يفتح الباب أمام فوضى استراتيجية طويلة، وهو ما حدث فعلًا.

في المقابل، **تمثل إيران حالة مختلفة جذرياً،** فهي دولة تعيش أزمة عميقة، لكنها ليست دولة منهارة، وأزمتها اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكنها مُدارة ضمن إطار مؤسسي واضح، والعقوبات أنهكت الاقتصاد والاحتجاجات كشفت عن تصدعات اجتماعية، لكن الدولة كمؤسسات ما زالت قائمة ومتماسكة، فالحرس الثوري الإيراني يشكل العمود الفقري لهذا التماسك، فهو ليس مجرد قوة عسكرية، بل بنية عقائدية وأمنية واقتصادية، ويرى نفسه حامياً للدولة وللمشروع الإيراني في آن واحد، وهذه العقيدة تمنح النظام قدرة على امتصاص الصدمات وإعادة توزيع الخسائر ومنع الانهيار الشامل.

الجيش الإيراني لم يمر بتجربة هزيمة كلية، والعقيدة العسكرية تركز على الصبر الاستراتيجي وتوسيع ساحات المواجهة بدل المواجهة المباشرة، والحرب غير المتكافئة وتوسيع ساحات الاشتباك بدل حصرها في الجغرافيا الوطنية، والجيش الإيراني على عكس نظيره العراقي قبل 2003، لم يمر بتجربة هزيمة كبرى تُحطم معنوياته، وكما يقول صموئيل هنتنغتون

"الاستقرار السياسي لا يتطلب غياب الأزمات، بل القدرة المؤسسية على إدارتها". وإيران حتى الآن تنجح في هذا الجانب رغم كلفة ذلك على المجتمع.

الفارق الحاسم بين الحالتين يكمن في البعد النفسي والعقائدي، فالجندي العراقي عام 2003 كان يقاتل في معركة يدرك أنها خاسرة، دفاعاً عن نظام لا يشعر بأنه يمثله، أما المقاتل الإيراني - خصوصاً ضمن الحرس الثوري - فينظر إلى أي مواجهة كجزء من معركة وجودية، تتجاوز النظام إلى الهوية والدولة والمكانة الإقليمية، وهنا يُستحضر قول كارل فون كلاوزفيتز: "إن الحرب فعل إرادة قبل أن تكون فعل سلاح"، وإرادة العراق كانت منهارة قبل أن تبدأ الحرب، بينما إرادة إيران ما زالت قائمة، وإن كانت مثقلة بالأعباء، والعراق كان دولة انتهت قبل أن تبدأ الحرب، أما إيران فهي دولة تُبقي أزمتها مفتوحة كي لا تنتهي هي.

لكن إيران تمثل تهديدًا مختلفاً كلياً **للخليج العربي**؛ فهي دولة تدير الصراع تحت سقف الأزمة المستمرة، وهذا يجعل الموقف الخليجي أكثر تعقيداً وحذراً، فمضيق هرمز يمثل شريان الطاقة العالمي وأي تصعيد مع إيران يضع الاقتصاد الخليجي والعالمي تحت تهديد مباشر، والبنية التحتية النفطية في السعودية والإمارات مكشوفة أمام الهجمات الايرانية، كما أثبتت هجمات بقيق وخريص، والوجود العسكري الأميركي في الخليج لم يعد ضمانة ردع مطلقة، بل بات عامل توازن معقول، يردع الحرب الشاملة لكنه لا يمنع الاستنزاف؛ لذلك لم يعد خيار الحرب ضد إيران خياراً خليجياً مريحاً، فإيران لا تُهزم بضربة واحدة، وأي مواجهة معها تعني نقل الصراع إلى داخل المجال الاقتصادي والأمني الخليجي، وهنا تتجلى مفارقة الخليج، هو أقوى اقتصادياً من إيران، لكنه أكثر تضرراً من الناحية الجيوسياسية من إيران.

الأردن كان حاضراً في حرب العراق، وقد جد الأردن نفسه في وضع حساس لكنه واضح نسبياً، فالعراق كان عمقاً اقتصاديًا ونفطياً بشكل خاص للأردن، وسقوطه شكّل صدمة اقتصادية، لكن الأردن لم يكن ساحة صراع مباشرة، وكان الأردن لاعباً متأثراً لا طرفاً مباشراً، كان التهديد خارجياً واضح المعالم، ومحصوراً في تدفق اللاجئين والضغوط الاقتصادية، حيث اقتصر دوره على الاحتواء والتكيف مع نتائج الحرب، لا على إدارة تداعياتها الأمنية الكبرى.

أما اليوم يواجه الأردن بيئة إقليمية أكثر تعقيداً، فإيران لا تشكل تهديدًا مباشراً له عبر الحرب، بل عبر تفكيكها للمجال الجيوسياسي المحيط به، فالنفوذ الإيراني في جنوب سوريا وفي العراق يضع الأردن أمام تهديد أمني غير تقليدي، في ظل وجود شبكات تهريب السلاح والمخدرات التي لا تشكل فقط أداة جرمية منظمة، بل أدوات ضغط استراتيجية في ظل تفكك دولة الجوار، مما يجعل الأردن في موقع الدولة الحاجزة التي تمتص الصدمات، وإيران هنا لا تستهدف الأردن كخصم، لكنها تستفيد من هشاشة الإقليم المحيط به، مما يضعه في موقع الدولة المتأثرة بكل تصعيد دون أن تكون طرفاً فيه، وكما قال هنري كيسنجر "الدول الصغيرة لا تملك

ترف الخطأ الاستراتيجي، لأن هامش المناورة لديها محدود"، والأردن اليوم يتحرك ضمن هذا الهامش الضيق، محاولاً الحفاظ على توازن دقيق بين أمنه الوطني وعلاقاته الإقليمية والدولية.

هذا التحول يعني أن الخليج والأردن لم يعودا أمام حرب قصيرة بنتائج واضحة، بل أمام أزمة طويلة تتخللها جولات تصعيد وتهدئة، يكون الإقليم هو ساحة الاستنزاف الأساسية.

- **السياق الاستراتيجي والتصورات الاستشرافية الشاملة:**

تُظهر المقارنة بين العراق 2003 وإيران اليوم أن البيئة الاستراتيجية أكثر تعقيداً وتعددية الأبعاد، **فالعراق** بضعفه الداخلي وعزله الإقليمي، لم يكن قادراً على خلق أي ردع حقيقي، بينما **إيران** اليوم تمتلك أدوات ردع شامل تشمل القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وأذرعاً إقليمية وعمقاً جغرافياً، وموقعاً استراتيجياً حيوياً للخليج العربي ومضيقه.

العراق كان دولة جاهزة للسقوط، فسقط بسرعة، لكن كلفته الاستراتيجية كانت فوضى إقليمية طويلة، أما **إيران** دولة لا تُهزم بسهولة وأزمتها تُدار، مما يجعل كلفة بقائها مرتفعة، لكن كلفة إسقاطها أعلى بكثير، وهنا الخليج سيدفع ثمن هذه المعادلة عبر القلق الأمني والاقتصادي الدائم، والأردن سيدفع الثمن عبر موقعه الجغرافي الحساس، وضغط الأزمات المحيطة به.

في المقابل، تمثل إيران حالة مختلفة جذرياً، فهي دولة تعيش أزمة عميقة، لكنها ليست دولة منهارة، أزمتها اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكنها مُدارة ضمن إطار مؤسسي واضح، والعقوبات أنهكت الاقتصاد، والاحتجاجات كشفت عن تصدعات اجتماعية، لكن الدولة (كمؤسسات) لا زالت قائمة ومتماسكة.

هذه القدرة على إدارة الصراع بعقلانية وحذر يجعل أي تدخل عسكري مباشر ضد إيران أمراً محفوفاً بالمخاطر والتعقيدات مقارنة بحرب العراق، التي كانت أكثر بساطة من الناحية العسكرية والسياسية، رغم أنها كانت أكبر من الناحية الإنسانية والاقتصادية بالنسبة للعراقيين.

- **السيناريوهات الإقليمية المحتملة للصراع:**

من منظور السيناريوهات المستقبلية، يمكن تصور ثلاثة مستويات للتصعيد المحتمل مع إيران:

- **السيناريو القريب** (سنة إلى سنتين): قد يكون التصعيد على شكل هجمات محدودة على منشآت إيرانية (عسكرية وطاقة وصناعية)، مقابل استخدام إيران لأذرعها في العراق واليمن ولبنان كأدوات ضغط، وبالتالي تُختبر فيها قدرات الردع الإيراني والأمريكي والإسرائيلي في وقت واحد، مع تأثير اقتصادي محدود نسبياً على النفط والأسواق، وتوترات إقليمية مستمرة مع ردود فعل إقليمية محسوبة، فدول الخليج تحاول حماية النفط والبنية التحتية، وإسرائيل ترفع جاهزيتها الدفاعية دون فتح جبهة برية، وهذه تتفق مع التحليلات الاستراتيجية، كما جاء في تقرير معهد بروكينغز (2025)، على أن هذه المرحلة لن تشهد حربًا تقليدية شاملة، بل حرب شبكات واستنزاف اقتصادي وسياسي.

- **السيناريو المتوسط** (ثلاث إلى خمس سنوات): توسع نطاق العمليات العسكرية، مثل ضرب مواقع صاروخية وإيرانية محددة، واستخدام إيران لأذرعها المتعددة لفتح اشتباكات في العراق ولبنان (قد تُشل حرية الحركة الإسرائيلية)، وفي اليمن بتهديد مباشر لممرات النفط والملاحة، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، وتشكيل ضغوط اقتصادية على الدول الكبرى، وضغط دولي يعيق الولايات المتحدة في حشد تحالف شامل، في ظل مواقف متباينة من روسيا والصين، وهذه المرحلة - وفق تقديرات RAND Corporation وIISS - تمثل مرحلة اختبار قدرة الردع، وما يميزها أنها متعددة الأبعاد وليست تقليدية.
- **السيناريو البعيد** (10-5 سنوات): صراع متعدد الطبقات والساحات طويل الأمد، على شكل حرب شاملة أو حرب منخفضة الكثافة، إلا أنها مستمرة (استنزاف اقتصادي عالمي، ومواجهات متقطعة في عدة ساحات)، وتعزيز إيران لأذرعها الإقليمية، بحيث تضع إسرائيل في مواجهة ضغط مزدوج على حدودها الشمالية والجنوبية، والتأثير على النظام الدولي من حيث اضطراب أسواق الطاقة، وتفكك شبكات التحالف التقليدية، وإعادة ترتيب جيوسياسي للشرق الأوسط، مع تأثيرات اقتصادية وسياسية عالمية كبيرة، وصعوبة فرض الهيمنة الأميركية المطلقة، مما يجعل من قدرة الولايات على الحسم العسكري محدودة مقارنة بالعراق، بسبب التعقيدات الدولية والإقليمية، وارتفاع تكلفة أي تدخل.

هذا يجعل أي مواجهة مباشرة مع إيران أكثر تكلفة ومخاطرة من الحرب على العراق، ويستدعي استراتيجيات متعددة الأبعاد: الضغط الاقتصادي، الحروب بالوكالة، والإدارة السياسية الدقيقة؛ لذا: **<u>السيناريو الأفضل: (2026–2028) هو: بين الاستقرار الهش والتآكل، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً</u>: فعلى المدى القصير يقوم على إدارة الأزمة والمحافظة على استقرار هش (لا انهيار ولا انفراج)، على أن يبرز في المدى المتوسط سيناريو التآكل المتدرج مع احتجاجات متكررة بوصفه الأخطر، أما التغيير فسيكون بطيئاً ومحكوماً بسقف النظام، في حين يبقى الانهيار الشامل احتمالاً ضعيفاً؛ لأنه يتطلب تزامن ثلاث صدمات كبرى غير متوفرة حالياً.**

في هذا السياق يمتلك الأردن موقعاً حساساً، وبوضعه الجغرافي والسياسي يقع في قلب التحديات الإقليمية، مع احتمالية تعرض حدوده للتداعيات، لكنه قادر على إدارة الأزمة بحياد استراتيجي، مع تعزيز الجاهزية الدفاعية وحماية البنية التحتية، والحفاظ على توازن علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية.

- **<u>الخاتمة الاستشرافية، الدرس الاستراتيجي</u>:** العراق كان دولة جاهزة للهزيمة فسقط بسرعة، لكن سقوطه فجّر فوضى إقليمية طويلة، في حين إيران دولة لا تُهزم بسهولة وأزمتها تُدار، مما يجعل كلفة إسقاطها أعلى بكثير من كلفة بقائها، فهي ليست دولة على حافة الانهيار، لكنها دولة مرهَقة، محاصرة اقتصادياً، متوترة اجتماعياً، ومقيّدة خارجياً، وأخطر سيناريو لا يتمثل في

السقوط، بل في الجمود الطويل الذي يُنتج انفجارات دورية، ويجعل النظام أكثر عدوانية خارجياً وأضعف داخلياً، والمستقبل الإقليمي لا يتجه نحو حرب حاسمة، بل نحو أزمات طويلة، مُدارة ومتعددة الساحات، وفي هذا المشهد لاتُقاس الحكمة بقدرة الدول على خوض الحرب، بل بقدرتها على تفادي أن تكون ساحة لها، وهو التحدي الأكبر أمام الخليج، والاختبار الأدق أمام الأردن.

- **المراجع:**

.1 Krauthammer, Charles. The Unipolar Moment. Foreign Affairs, 1990.

.2 Kissinger, Henry. World Order. Penguin Press, 2014.

.3 Brzezinski, Zbigniew. The Grand Chessboard. Basic Books, 1997.

.4 Mearsheimer, John. The Tragedy of Great Power Politics. Norton, 2001.

.5 RAND Corporation. Iran’s Military Power and Proxy Strategy, 2023.

.6 International Crisis Group. Middle East Reports, 2024.

.7 U.S. Energy Information Administration (EIA). World Oil Transit Chokepoints, 2022.

.8 Aron, Raymond. Peace and War: A Theory of International Relations. 1966.

.9 Brookings Institution. Iran and Regional Security Studies, 2023.

.10 Philip Smyth, Michael Knights. Iranian Networks in the Middle East, Washington Institute, 2022.

.11 CSIS. Hizbollah’s Military Capabilities in Lebanon, 2021.

.12 Alpher, Yossi. Israel and the Iranian Threat, Tel Aviv University Press, 2020.

.13 The Economist, Middle East Geopolitics and Energy, 2024.

.14 Financial Times, Global Oil Markets and Iran, 2025.

.15 Cordesman, Anthony. The Iran-Iraq Comparison: Military Capabilities, CSIS, 2023.

.16 GlobalSecurity.org. Iran Military Strength Overview, 2024.

.17 Ehteshami, Anoushiravan. Iran and the Global Power Dynamics, Routledge, 2022.